



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

آفاق العلاقات الاقتصادية بين إيران والعراق

علي نجات



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

آفاق العلاقات الاقتصادية بين إيران والعراق

علي نجات *

المقدمة

العلاقات بين جمهورية إيران الإسلامية والعراق متشابكة في أبعادها الأمنية والسياسية والإقليمية، في حين أنّ العلاقات الاقتصادية والتجارية من المجالات التي تجمع البلدين الجارين معاً، إذ أصبح العراق أهم شريك تجاري لإيران بعد الإطاحة بصدّام حسين على يد الغزو الأميركي في عام 2003، ومنذ ذلك الحين ازداد حجم التبادل التجاري السنوي بين إيران والعراق.

تحسّنت العلاقات التجارية كثيراً في الأعوام الأخيرة لدرجة أنّ العراق أعلن في مارس/آذار عام 2010 عن عزمه إنشاء منطقة تجارة حرة بالقرب من البصرة، ثاني أكبر مدينة في العراق وأكبر موانئه، وتُظهرُ الإحصاءات الاقتصادية أنّ الصادرات الإيرانية إلى العراق قد زادت باستمرار على مدى السنوات العشر الماضية، خصوصاً وأنّ السلع الإيرانية تمتازُ بأنّها أقلّ سعراً من السلع الصينية؛ نظراً لانخفاض تكاليف الشحن البري من إيران⁽¹⁾، لقد بلغت صادرات إيران غير النفطية إلى العراق في عام 2008 حوالي 2.8 مليار دولار، ووصلت في عام 2019 إلى حوالي 9 مليارات دولار.

ومن جهة أخرى أصبح العراق بعد مدّة طويلة من انعدام الأمن، وانخفاض نسبي في العمليات الإرهابية في وضع جديد، فوفقاً لتقرير البنك الدولي في عام 2017 انخفض النمو الاقتصادي للعراق بنسبة 0.8%، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي للعراق من 234 مليار دولار في عام 2013 إلى 197 مليار دولار، وتشير هذه الإحصاءات إلى انخفاض إنتاج السلع والخدمات في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وقد تأثّر هذا الاتجاه النزولي بالعديد من الحروب والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية وتدهور الصناعات الأم والعقوبات الدولية، إن النمو المستمر للعراق في حجم الإنتاج، والتوقعات الإيجابية لنمو صادرات النفط الخام، والنمو السكاني، والحاجة المتزايدة لمواد البناء والسلع المختلفة، وجهود التصنيع والدعم الحكومي للاستثمار المحلي والأجنبي في هذا البلد كلها أمور شديدة الأهمية تخلق ظروفاً جذابة للغاية للعراق بوصفه أحد أقطاب الطلب المهمة في العالم.

* كاتب وباحث متخصص في شؤون الشرق الأوسط.

في الواقع يُعرَّف العراق بأنه أحد أهم مراكز الاستثمار في العالم، لذلك فإنَّ توسيع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع العراق له أهمية استراتيجية في سياسات إيران الأمنية والإقليمية والدولية، فوفقاً للإحصاءات أنَّ معظم تجارة إيران مع جيرانها في العقد الماضي كانت مع العراق والإمارات العربية المتحدة وأفغانستان وتركيا وباكستان على التوالي، ولتوضيح الموضوع يمكن القول إنَّ حجم تجارة إيران مع العراق أكبر من الحجم الإجمالي لتجارة إيران مع تركيا وأفغانستان وباكستان، كما أنَّ قيمة تجارة إيران مع العراق تبلغ عشرة أضعاف تجارة إيران مع دول الاتحاد الأوروبي.

إلا أنَّ توسُّع العلاقات التجارية بين إيران والعراق يواجه تحديات مع تزايد المنافسة في السوق العراقية واستمرار العقوبات الدولية ضد إيران، وجهود العراق لربط شبكة الكهرباء عبر دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا، ومحاولة استيراد الغاز من قطر.

لذلك، السؤال الرئيس لهذه الورقة، ما التحديات والعقبات الرئيسة أمام التقارب الاقتصادي بين إيران والعراق؟ للإجابة على هذا السؤال، وبعد دراسة العلاقات التجارية الإيرانية العراقية في السنوات الأخيرة، سنُدرِّسُ تحديات تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين في المستقبل، وفي النهاية سنُعرِّضُ السياسات المقترحة لتوسيع وتطوير العلاقات الاقتصادية بين إيران والعراق.

إيران والعراق شريكان تجاريان كبيران

في الأشهر الأولى بعد سقوط صدام حسين وحزب البعث في العراق، كانت المجموعة الأولى من صغار المستثمرين الذين دخلوا العراق هم الإيرانيين الذين أرادوا ذلك بسبب انخفاض قيمة العملة العراقية بعد الحرب الطويلة، وفي أثناء تهديد الحكومة المركزية العراقية من قبل "داعش"، والتأثير المتزايد لهذه التنظيم الإرهابي، بقي رجال الأعمال الإيرانيون والنشطاء الاقتصاديون والعمالة في العراق واستمروا في أنشطتهم، وخلال هذه السنوات، سعت طهران إلى توسيع تنوع علاقاتها الاقتصادية مع العراق.

وقد أدَّى استئناف إدارة الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" للعقوبات على طهران إلى قيام إيران بتوسيع علاقاتها مع العراق بدلاً من تقليص العلاقات الاقتصادية بين طهران وبغداد؛ ممَّا دفع تهديد الحكومة الأمريكية بفرض عقوبات على الشركات والدول التي تواصل التجارة مع إيران، ممَّا حدا بطهران إلى البحث عن طريقة لتقليل التأثير السلبي للإجراءات الأمريكية ضد اقتصادها.

وفي غضون ذلك كانت إحدى الاستراتيجيات التي تبنتها طهران هي توسيع العلاقات مع العراق بوصفه ثاني أكبر سوق تصدير غير نفطي، -وفي الواقع- ترى إيران أنّ السوق العراقية هي أهم فرصة للتنفّس الاقتصادي في ظل العقوبات، إذ زاد حجم تجارة السلع غير النفطية بين إيران والعراق من 2.8 مليار دولار في عام 2008 إلى أكثر من 9 مليارات دولار في عام 2018، وفي عام 2019 بلغت صادرات إيران إلى هذا البلد نحو 8 مليارات و 404 ملايين دولار، وفي عام 2020 وصل هذا المبلغ إلى نحو 7.5 مليار دولار.

استورد العراق في عام 2020، نحو 33 مليار دولار و 205 ملايين دولار وتتصدّر الصين السوق بنحو 11 مليار دولار أو 33%، وجاءت تركيا بـ 9 مليارات دولار و 143 مليون دولار وحصّة 27.5%، وإيران بصادرات 7 مليارات و 823 مليون دولار في المرتبة الثالثة بحصة 23.6% في سوق الواردات العراقية، ولفهم أهمية المركز الثالث وحجم الصادرات الإيرانية إلى العراق يكفي أن نعرف بعد إيران جاءت الهند وألمانيا وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والأردن وإيطاليا وأوكرانيا والبرازيل وهولندا وبريطانيا ومصر وفرنسا واليابان في المرتبة من 4 إلى 17.

إنّ العراق بوصفه أحد الدول المجاورة لإيران من الجهة الغربية، كان وما زال يؤدّي أثراً مهماً في الصادرات غير النفطية لإيران، لا سيّما إبّان العقوبات المفروضة على البلاد، إذ كان العراق في عام 2019 ثاني أكبر جهة للصادرات غير النفطية الإيرانية، وذلك بحوالي 9 مليارات دولار، ولكن حجم التبادل التجاري بين البلدين في العام الماضي مع احتساب صادرات الخدمات الفنية والهندسية والسياحة والكهرباء والغاز، يُقدّر بنحو 13 مليار دولار، وبطبيعة الحال هناك مسافة كبيرة مع تطلعات البلدين للوصول حجم الصادرات إلى 20 مليار دولار.

وجدير بالذكر أنّه في السنوات الأخيرة، كانت الصين دائماً الشريك التجاري الرئيس لإيران، سواءً من حيث الواردات أم الصادرات، ولكن في عام 2019، تفوّق العراق على الصين، إذ يوضّح تقرير منظمة تنمية التجارة لعام 2020 أنّ العراق كان المستورد الرئيس للبضائع من إيران حتى أكتوبر/تشرين الأول 2020، ووفق المعلومات التي قدّمتها هذه المنظمة، فقد أُختير العراق كوجهة تصدير رئيسة للبضائع الإيرانية، مع استيراد ما قيمته نحو خمسة مليارات دولار من البضائع من إيران، ومن حيث الوزن، تجاوزت صادرات إيران إلى العراق 17 مليوناً و 600 ألف

طن⁽²⁾، فضلاً عن الغاز والكهرباء، وتُعدُّ قضبان الحديد والطماطم وبلاط السيراميك والبطيخ الطازج ومبردات المياه ومعجون الطماطم وأجزاء التوربينات البخارية والجبس والبسكويت من بين أهم الصادرات الإيرانية إلى العراق.

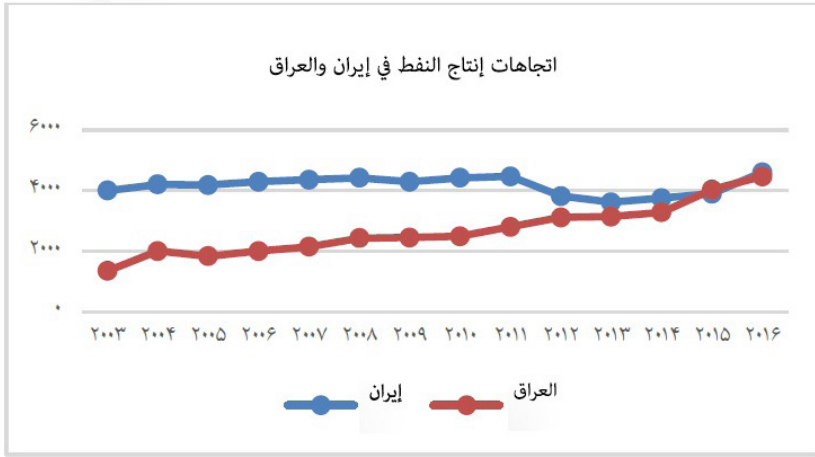
لطالما شدّد القادة والمسؤولون السياسيون في طهران وبغداد على الحاجة إلى توسيع العلاقات الاقتصادية وزيادة التجارة بين البلدين، فعلى سبيل المثال، صرّح الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني بتصريحات عقب اجتماعه مع الرئيس العراقي برهم صالح، مفادها أنّ حجم التجارة الثنائية بين إيران والعراق من المتوقع أن يرتفع من 12 مليار دولار إلى 20 مليار دولار سنوياً، كما أكّدا الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، ورئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي رغبتهما في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين بلديهما، وجاء ذلك أثناء تروّسهما الاجتماع الموسّع بين الوفدين العراقي والإيراني خلال زيارة الكاظمي إلى طهران.

تحديات العلاقات الاقتصادية الإيرانية العراقية

على الرغم من أنّ العلاقات الاقتصادية الإيرانية العراقية آخذة في الارتفاع في السنوات الأخيرة، إلّا أنّ بعض التحديات تمنع التكامل الاقتصادي بين طهران وبغداد في المنطقة، وفيما يلي أهم هذه التحديات والعقبات.

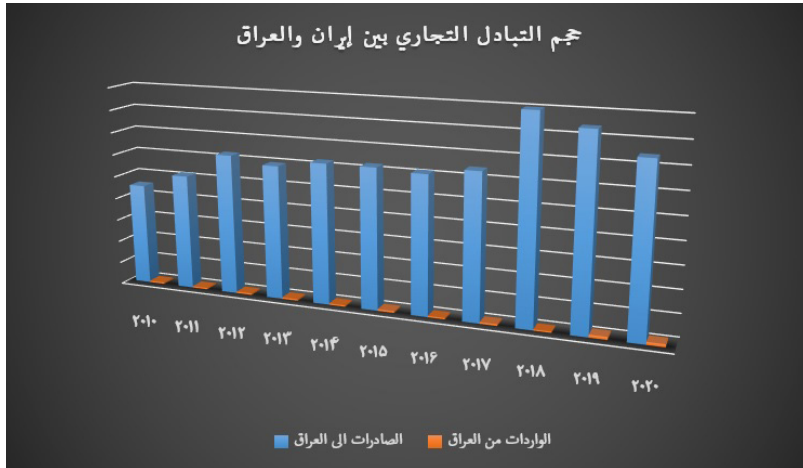
علاقة اقتصادية أحادية الاتجاه وغير كاملة بين إيران والعراق

أحد الموضوعات في نظريات التقارب الاقتصادي التي تعمل بوصفها محقّرة لتسهيل التقارب هو حجم التبادلات الاقتصادية والاستثمارات المتبادلة وكميتها ونوعيتها بين البلدان التي تنوي أو تحاول التقارب مع بعضها بعضاً، ومن هذا المنظور فإنّ نظرة على الوضع في إيران والعراق تُظهِر أنّ البلدين وبسبب اعتمادهما على عائدات النفط واقتصاد المنتج الواحد لا يمتلكان عملياً القدرات التصديرية والاستثمارية اللازمة في مجالات أخرى، ونتيجة لذلك لا يمكنهما لعب دور مكمل لبعضهما بعضاً، -وبعبارة أخرى- لا يقتصر شبه المنتجات التصديرية على إدخال هذه البلدان في عملية التنسيق والتعاون والتحالف كما هو ضروري للتقارب، بل يمكن أن يجعلهما متنافسين لا سيّما في الصادرات النفطية، ومن الواضح أنّ هذا الاتجاه سيكون أكثر إثارة للقلق إذا أُخِدت اتجاهات تصدير النفط في البلدين بنظر الاعتبار.



British Petroleum :Source

العلاقة الاقتصادية بين إيران والعراق هي علاقة أحادية الجانب، وفي الوقت الحاضر لا يكتمل البلدان بعضهما بعضاً على مستوى الاقتصاد، وهذا يعني أنّ العراق هو وجهة تصدير إيران، وإيران تستورد القليل جداً من العراق، وجدير بالذكر أنّ أكبر كمية من البضائع التي تصدرها إيران إلى العراق هي الكهرباء والغاز.



المصدر: موقع الجمارك الإيرانية¹

1 . التواريخ المذكورة تقديرات تقريبية للعام الفارسي.

يُظهر حجم التبادل التجاري بين إيران والعراق أنَّ حجم الواردات الإيرانية من العراق خلال الأعوام 2010 إلى 2020 لم يكن كبيراً جداً، والسبب في ذلك واضح، نظراً لأنَّ صادرات العراق الرئيسية تتعلَّق بالنفط ومشتقاته ومنتجاته، ولا يمكن لإيران عملياً أن تكون قادرة على الاستيراد من هذا البلد كالصين وتركيا وشركاء عراقيين آخرين.

وتشير الإحصاءات إلى أنَّ واردات إيران من العراق في عام 2008 كانت نحو 67 مليون دولار، والتي كانت تتراوح بين 60 إلى 80 مليون دولار حتى عام 2018، ولكن في عام 2019 بلغ حجم الواردات الإيرانية من العراق 131 دولاراً، وفي 2020 بلغت 133 دولاراً، وفي الأشهر الخمسة الأولى من عام 2021، وصل هذا المبلغ إلى 176 مليون دولار².

وعلى الرغم من أنَّ واردات إيران من العراق كانت قليلة جداً، إلا أنَّ استيراد 5 أشهر في عام 2021 كان رقماً قياسيًّا من نوعه، وهو أعلى رقم استيراد في سنوات ما بعد الثورة الإسلامية الإيرانية، ويبدو أنَّ هذه الزيادة في الواردات من العراق ترجع إلى الأحداث التي حدثت في العلاقات المصرفية بين البلدين بعد العقوبات، إذ إنَّه عن طريق عدم تلقي مطالبات الغاز والكهرباء من العراق بسبب العقوبات، قرَّرت طهران توريد جزء من وارداتها من هذا البلد.

زيادة الدول المنافسة لإيران في السوق العراقية

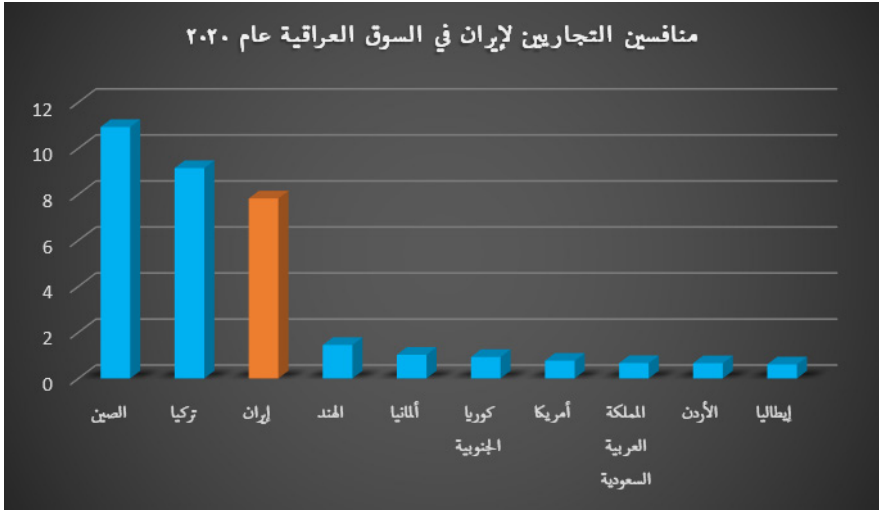
كان العراق أحد وجهات التصدير الرئيسة لإيران على مدى العقدين الماضيين، فبعد الإطاحة بالنظام البعثي، وسَّعت إيران علاقاتها التجارية مع العراق، لا سيَّما أنَّ دولاً أخرى لم يكن عندها علاقات اقتصادية عالية مع العراق؛ لأسباب أمنية منها الحرب، وكانت إيران المصدر الرئيس للبضائع إلى العراق. وبعد ظهور تنظيم داعش الإرهابي، أكدت إيران أيضاً على توسيع العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم التجارة مع العراق.

وعلى الرغم من الانخفاض الحاد في الواردات العراقية من مختلف الدول في عام 2015، إلا أنَّ واردات البلاد من إيران نمت نموًّا إيجابياً كما في السنوات السابقة، إذ بلغ متوسط نمو صادرات إيران إلى العراق خلال الأعوام 2004 إلى 2012 حوالي 43%، وخلال عشر سنوات (2005 - 2015) زادت صادرات إيران من 1.2 إلى 6.2 في عام 2015.

2. أسماء الخولي، «20 مليار دولار حجم التجارة المحتملة بين إيران والعراق»، جريدة الشرق الأوسط، 9 سبتمبر/أيلول 2015، على الرابط: <https://2u.pw/LKDVD>

ولكن مع إعلان الحكومة العراقية هزيمة "داعش" عام 2017، دخلت البلدان تدريجياً السوق العراقية واشتدت المنافسة مع إيران، ومع تنامي الأمن والاستقرار في العراق بعد هزيمة "داعش"، تتزايد جاذبية السوق العراقية للدول الإقليمية وغير الإقليمية.

بلغت واردات العراق عام 2019 نحو 32 مليار دولار، والمصدرون الرئيسون للسلع للعراق هم: (الصين 9 مليارات، و470 مليون دولار، وإيران 9 مليارات دولار، وتركيا 8 مليارات و970 مليون دولار، والهند 2 دولار مليار دولار، وكوريا الجنوبية 1.940 مليار دولار، والولايات المتحدة أخيراً 1.277 مليار دولار، وتصدير دول أخرى للبضائع للعراق نحو مليار دولار أو أقل³.



المصدر: موقع الجمارك الإيرانية

تُعدُّ الصين، وتركيا، والأردن، والهند، وألمانيا، والسعودية، والولايات المتحدة من بين أكبر الدول المصدرة للسلع والخدمات إلى العراق، وهناك كثير من المنافسة بين هذه الدول؛ للحصول على المزيد من الفرص للحضور في السوق العراقية، ومن ناحية أخرى ومع مرور الوقت لا سيَّما بعد النهاية النسبية لأزمة "داعش"، حاولت الحكومة العراقية زيادة الرسوم الجمركية على بعض السلع، وذلك بهدف دعم المنتجات المحلية كما قامت بحظر استيراد البضائع أو مجموعة من البضائع

3. «چرخش در شريك اصلي تجارى/ عراق جاي چين را گرفت»، (التناوب في الشريك التجاري الرئيسي /حل العراق محل الصين)، وكالة أنباء الطلبة الإيرانية: إسنا، 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، على الرابط: <https://2u.pw/HXvtn>

إلى الأراضي العراقية بين الفينة والأخرى، وجعلت مجموعة هذه التطورات السوق العراقية اليوم مختلفة عن السنوات الأولى التي تلت سقوط نظام صدام، ويبدو أنه مع مرور الوقت تصبح هذه الاختلافات أكبر.

منذ عام 2017، تمكنت الصين، وروسيا، وتركيا، والمملكة العربية السعودية، والهند، والأردن، إلى جانب دول مثل إيطاليا من اكتساب المزيد من النفوذ في الأسواق العراقية عن طريق تعريفات تنافسية أدّى إلى انخفاض القدرة التنافسية لقطاع خدمات البناء وتصدير البضائع الإيرانية مقابل المنافسين في الجزء الأكبر من السوق العراقيّ، كما ساهم نقص المواد الخام وارتفاع تكلفة الإنتاج والأزمة الاقتصادية في إيران في وقف العلاقات الاقتصادية والتجارية المتنامية بين إيران والعراق.

وفي مؤتمر الكويت الذي حضره 74 دولة وأكثر من 1000 شركة ومستثمر في فبراير 2018، وعَدَّ كثيرٌ منهم بالاستثمار وتقديم القروض للعراق، ووفقاً للقائمة المنشورة فإنَّ فنلندا 10 ملايين دولار، والاتحاد الأوروبي 400 مليون دولار، والبنك الإسلامي للتنمية 500 مليون دولار، واليابان 600 مليون دولار، وقطر 1 مليار دولار، وبريطانيا 1 مليار دولار، والمملكة العربية السعودية 1.5 مليار دولار، وصندوق التنمية العربيّ 1.5 مليار دولار، والكويت 2 مليار دولار، وبنك النقد الدولي 4.7 مليار دولار، وتركيا 5 مليار دولار والإمارات عرضوا نحو ستة مليار دولار⁴.

وفي الوقت الحال تُعدُّ الصين، وتركيا، وكوريا الجنوبية، والهند، والولايات المتحدة، والمملكة العربية السعودية منافسين لجمهورية إيران الإسلامية في السوق العراقية، وتُعدُّان تركيا والمملكة العربية السعودية إيران منافسهما السياسي التقليدي في العراق، وفي مواجهة هذه الدول تعتمدُ إيران في المقام الأول على النفوذ السياسي والاجتماعي والثقافي في جنوب العراق.

العقوبات الاقتصادية على إيران

التحدي الرئيس الآخر في العلاقات الاقتصادية بين إيران والعراق هي العقوبات الأمريكية على طهران بعد الانسحاب من الاتفاق النووي، تواجه إيران -الشريك التجاري الرئيس للعراق-

4. «رشد 430 درصدي واردات ايران از عراق»، (430 بالمائة نمو الواردات الإيرانية من العراق)، وكالة تسنيم الدولية للأنباء، 15 سبتمبر/أيلول 2021، على الرابط: <https://2u.pw/dHpgH>

عقوبات اقتصادية شديدة، وأزمات مالية حادة، يمكن أن تغير طبيعة العلاقات الاقتصادية مع العراق إذا استمر، إذ يعاني الاقتصاد الإيراني من التراجع منذ ثلاث سنوات على الأقل، فيما انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات الأخيرة إلى جانب ذلك، وارتفع التضخم في إيران ارتفاعاً مطّرداً منذ انسحاب الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" من الاتفاق النووي، فوفقاً لتقرير مركز الإحصاء الإيراني، كان متوسط معدل التضخم في إيران خلال أغسطس/ آب 2021 بمقارنة سنوية 45.2%⁵، وهو أعلى معدل تضخم سنوي في إيران منذ عام 1994، في حين بلغ معدل التضخم ذروته 49.4%.

وقد تدهور اقتصاد إيران بعد انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة في عام 2018، وفرض العقوبات الأمريكية التي تسببت في انخفاض كبير في الصادرات النفطية، والانخفاض الشديد في قيمة الريال الإيراني الذي بلغ أضعف مستوى له أمام الدولار، إذ يبلغ الريال الإيراني الآن نحو 300 ألف ريال للدولار مقارنة بـ 32 ألف ريال مقابل دولار واحد وقت إبرام اتفاق طهران النووي لعام 2015 مع القوى العالمية.

لقد خلقت العقوبات الأمريكية والقيود المشددة على تحويل الدولارات مشاكل وتحديات للاقتصاد الإيراني. فبعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، شكّل الظل الثقيل للضغوط، والعقوبات الأمريكية ووزارة الخزانة الأمريكية عقبة خطيرة أمام العلاقات الاقتصادية العراقية الإيرانية، خاصة في مجال العلاقات المصرفية والنقدية، وخلال هذه الفترة، ضغوط واشنطن كان لها آثاراً سلبية خطيرة على هذه العلاقات، ولتقليل العلاقات الاقتصادية بين إيران والعراق، حظرت الحكومة الأمريكية التعاملات بالدولار وسعت إلى تقييد بغداد تدريجياً من استيراد الغاز والكهرباء من إيران، وبطبيعة الحال في سياق العقوبات المفروضة على إيران لا يمكنها استعمال موارد النقد الأجنبي المحدودة للاستثمار في البنية التحتية والصناعة العراقية.

قلة التنوع في البضائع المصدرة

الجزء الرئيس والثابت من صادرات إيران إلى العراق على مدى العقدين الماضيين هي الكهرباء والغاز، ولكن على المدى المتوسط سيحتاج العراق إلى قدر أقل من الكهرباء والغاز

5. محمد بورسردار، «ظرفيت های توسعه روابط تجاری ایران و عراق»، (قدرات تطوير العلاقات التجارية الإيرانية العراقية)، أكرم نيوز، 13 مايو/أيار 2020، على الرابط: <https://2u.pw/tIODM>

الإيراني، إذ يطمح العراق عن طريق مشروع الربط الكهربائي مع دول الخليج لسدّ جزءٍ من حاجته من الطاقة الكهربائية⁶، وكانت وزارة الكهرباء العراقية قد أبرمت في سبتمبر/أيلول 2019 اتفاقية مع مجلس التعاون الخليجي لإنشاء خطين لنقل الطاقة الكهربائية بطول 300 كيلومتر، مقسمة على مسافتين، 80 كيلومترا داخل العراق و220 كيلومترا داخل دولة الكويت، إذ سيؤدّ المشروع في حال إتمامه العراق بمئات الميغاوات من الطاقة الكهربائي، أكّدت وزارة الكهرباء العراقية أنّها ماضية في الربط الكهربائي مع دول الجوار، متوقعة أن يكون جاهزاً صيف 2022⁷، وأعلن وزير الكهرباء العراقيّ عادل كريم في نوفمبر/تشرين الثاني 2021 عن وصول البلاد إلى الاكتفاء الذاتي من الطاقة خلال 3 سنوات، وقال كريم في مؤتمر صحفي عقده في محافظة النجف إنّ "أمام العراق 3 سنوات فقط للاكتفاء من الكهرباء" وأضاف وزير الكهرباء أنّه "بعد الاتفاق على اكتمال 24 ألف ميغاواط الصيف المقبل ستُضاف 5000 ميغاواط"، وأشار إلى أنّه لم يتبقّ إلا القليل لإكمال الخط التركي و السعودي لتجهيز الكهرباء⁸.

ويسعى العراق لاستيراد الكهرباء من تركيا شمالاً التي وصل المشروع معها إلى نسب إنجاز كبيرة، فضلاً عن الربط الكهربائي مع الأردن من الغرب، وتتوقع وزارة الطاقة الأردنية أنّ مشروع الارتباط الأردنيّ العراقيّ الذي يهدف إلى تزويد العراق بـ "150 ميغاواط" من الكهرباء سيبدأ العمليات في نهاية عام 2022، وهناك تصوّر بتدفّق الكهرباء المصرية عن طريقه أيضاً.

وحدّد العراق أهدافاً عديدة بشأن دمج الطاقة المتجدّدة على مر السنين، لكنّه لم يحقّق إلا تقدماً طفيفاً جداً، وابتداءً من عام 2020 وصلت سعة توليد البلاد للطاقة الشمسية "216 ميغاواط"، وفي أكتوبر/تشرين الأول 2021 أعلن وزير النفط العراقيّ إحسان عبدالجبار إسماعيل عن أحدث هدف للعراق، متمثلاً في خطة لإنتاج 33% من "الطاقة النظيفة" بحلول عام 2030م، إذ سيأتي "12 ميغاواط" منها من الطاقة الشمسية.

6. «المشاركون في مؤتمر الكويت يتعهدون بمنح 30 مليار دولار لإعادة إعمار العراق»، فرانس 24، 24 أكتوبر/تشرين الأول 2019، على الرابط: <https://2u.pw/xIPrR>

7. «نخ تورم سالانه»، (معدل التضخم السنوي)، مركز الإحصاء الإيراني، أغسطس/آب 2021، على الرابط:

<https://www.amar.org.ir/news/ArticleType/ArticleView/ArticleID/15830>

8. Robin Mills, "UAE and Saudi Arabia Cut Renewables Deals to Improve Iraq Relations", Nov 12, 2021, available at: <https://agsiw.org/uae-and-saudi-arabia-cut-renewables-deals-to-improve-iraq-relations/>

وفضلاً عن الكهرباء، يحاول العراق استيراد الغاز من دول أخرى في المنطقة في المستقبل، يدرّس العراق تفاهمات مع كل من قطر والجزائر لاستيراد الغاز لتشغيل محطات إنتاج الطاقة الكهربائية، بعد انحسار إمدادات الغاز من الجارة إيران، وانعكاساته السلبية على تشغيل محطات إنتاج الطاقة الكهربائية في العراق، وفي هذا الصدد قال المتحدث باسم وزارة الكهرباء العراقية أحمد العبادي إن مشكلة الغاز الإيراني ما تزال مستمرة، إذ تقوم إيران بتجهيز العراق حالياً بكميات تصل إلى 8.5 ملايين متر مكعب يومياً فقط من أصل الكمية المتعاقد عليها والبالغة 50 مليون متر مكعب يومياً في فصل الشتاء و70 مليون متر مكعب يومياً في فصل الصيف، وأوضح أن العراق يعتمد حالياً على الغاز الإيراني؛ لتشغيل وحدات تصل طاقتها الإنتاجية إلى 6500 ميغاواط من المنظومة الكهربائية في البلاد، وأن انحسار الغاز الإيراني بهذا الشكل تسبّب في تراجع معدلات إنتاج الطاقة الكهربائية في العراق⁹.

ومن ناحية أخرى، تشعر إيران بالقلق إزاء تقلب واردات العراق من الكهرباء والغاز، وفي هذا الصدد قال عضو لجنة الطاقة في البرلمان الإيراني حسين حسين زادة إن "العراق سيستغني عن الكهرباء الإيرانية خلال السنوات المقبلة، لذلك يجب التفكير في تغيير عملية إنتاج الكهرباء لهذا البلد والمساهمة في إمداد البلاد بالكهرباء عن طريق إنشاء قاعدة خاصة حتى نتمكن من الاستفادة"، وتوقّع حسين زادة أن يتمكن العراق خلال السنوات الثماني المقبلة من توسيع قطاع النفط وتطويره إلى درجة أنه يمكن أن يستغني عن الغاز الإيراني، وسيفعل الشيء نفسه في مجال الكهرباء¹⁰.

9. علي كريم إذهيب، «مشروع ربط كهرباء العراق بالخليج.. هل يغنيه عن استيراد الكهرباء والغاز من إيران؟»، الجزيرة نت، 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، على الرابط: <https://2u.pw/7Gz1U>

10. «وزير الكهرباء: 3 سنوات تفصلنا عن الاكتفاء الذاتي من الطاقة»، شفق نيوز، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، على الرابط: <https://2u.pw/g8hRJ>

استراتيجيات لتطوير العلاقات الاقتصادية بين إيران والعراق

كما ذكرنا سابقاً هناك معوقات عديدة أمام التقارب الاقتصادي وتحسين العلاقات الاقتصادية بين طهران وبغداد، وبناءً على ذلك يجب على إيران والعراق مراعاة بعض المتطلبات والضرورات، وذلك من أجل التقارب الاقتصادي، وتشمل هذه الاستراتيجيات ما يلي:

الاهتمام بتوازن الميزان التجاري

الميزان التجاري بين إيران والعراق إيجابي تماماً لصالح إيران، وينبغي أن يكون الميزان التجاري أكثر توازناً، إذ لم تسجّل واردات إيران من العراق رقماً كبيراً، وبلغت واردات إيران غير النفطية من العراق حوالي 67 مليون دولار في عام 2008، وفي جميع السنوات الأخيرة أُعلِنَ عن هذا الرقم على أنه أقل من 100 مليون دولار؛ وبذلك فإنّ الإحصاءات تشير إلى تجارة أحادية الجانب بين إيران والعراق، ولكن هنالك ميزان تجاري أفضل بين العراق ودول أخرى كالصين؛ لأنّ العراق يصدّر النفط لمعظم الدول التي يتاجر معها، ممّا يوازن الميزان التجاري بينها.

كما ورد في القسم السابق أنّ الميزان التجاري بين إيران والعراق يشيرُ إلى علاقة أحادية الجانب مع هذا البلد، إنّ جزءاً من هذه العلاقات الاقتصادية أحادية الجانب هو طبيعي، ونتيجة لاقتصاد العراق الاستهلاكي؛ ولذلك يبدو أنّه من المستحيل أساساً تحقيق التوازن في الميزان التجاري في العلاقات بين الطرفين، وعلى الأقل في المدى القصير أو المتوسط، ولكن الأرقام الحالية أيضاً ليست جيّدة بما يكفي لاستمرار هذه العلاقة، لذلك ينبغي على جمهورية إيران الإسلامية أن تخلق عوامل جذب للطرف الآخر؛ من أجل الحفاظ على علاقاتها الاقتصادية مع العراق واستقرارها، ويمكن توفير بعض هذه الحوافز وعوامل الجذب عبر تنفيذ مشروع تنموي في العراق بالتعاون مع القطاع الخاص العراقي.

وفضلاً عن ذلك يبدو أنّه في الوضع الحالي - حيث الاقتصاد الإيراني في خضم الضيق الذي يلّم به إثر العقوبات - هناك فرصة جيدة للاستفادة من قدرات العراق الذاتية، وعلى الرغم من أنّ الاقتصاد العراقي هو اقتصاد استهلاكي ولا يمكن للبلاد توفير معظم السلع التي تحتاجها إيران، إلا أنّه يمكن تلبية جزءٍ مهمٍّ وكبيرٍ من احتياجات إيران عن طريق عبور البضائع ونقلها عبر العراق، وهذا الأمر يمكن أن يمنح العراقيين مجموعة واسعة من العائدات الناتجة عن رسوم العبور، ويساعد قليلاً

على تحقيق التوازن في الميزان التجاري للطرفين، ويمكن للعديد من التجار والشركات العراقية شراء البضائع التي تحتاجها إيران، ومن ثم بيعها إلى مستورد إيراني، وأن يتم ذلك عبر استعمال الآليات المناسبة.

إنشاء مدن صناعية مشتركة وبنائها

يُعدُّ استثمار المدن الصناعية المشتركة بين إيران والعراق وتشبيدها مسألةً مهمةً للغاية، إذ يمكن عن طريقها أن توسَّع العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين الجارين في المستقبل، إذ إنَّ إنشاء شركات مشتركة لإنتاج الألبان والأغذية بما في ذلك البسكويت والسلع المعلبة بين إيران والعراق يُلغي حاجة البلدين لاستيراد العديد من المواد الغذائية، خصوصاً وأنَّ العراق يمتلك أراضي زراعية جيّدة، ولكن بسبب عملية الزراعة التقليدية، لا يوجد محصول كافٍ، ويمكن لإيران حل هذه المشاكل عن طريق نقل الخبرة، وإرسال مهندسين زراعيين وعمالة ذوي خبرة، ومع ذلك فإنَّ الإنتاج في المشاريع المشتركة والتصدير إلى دول جامعة الدول العربية عبر العراق سيؤدِّي أيضاً إلى تنمية التجارة الإقليمية.

يمكن أن يلعب إنتاج سيارة مشتركة ذات نوعية جيّدة بين إيران والعراق أثراً مهماً في تحسين العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وقد يكون من الجيد أيضاً إنشاء شركات، وورش عمل للأثاث والبلاستيك والملابس، والتي تُعدُّ ضروريةً للعراق.

ويُعدُّ الإنتاج المشترك أمراً شائعاً في العديد من دول العالم، ويمكن إنتاج سلعة ما بصورة مشتركة، وبغضِّ النظر عن انتمائها إلى فئة المواد الغذائية أو السلع الصناعية، ويمكن أن يكون هذا الإنتاج المشترك في كل من توفير المواد الخام وعملية التصنيع، ولذلك فإنَّ تنفيذ مشاريع باستثمارات مشتركة للبلدين مع عمالة مشتركة وإنتاج علامات تجارية معينة، فضلاً عن تحقيق التوازن بين العلاقات التجارية الإيرانية العراقية، يمكن أن يساعد أيضاً في استقرار الصادرات الإيرانية.

تعزيز القطاع الزراعي العراقي بمساعدة إيران

ازدهرت الزراعة العراقية حتى منتصف السبعينيات، وصُدِّرت معظم المنتجات الزراعية العراقية والتمور خصوصاً إلى دول الجوار، ولكن التغيرات الاقتصادية في العراق على مدى السنوات الماضية وتحوُّل العراق من بلدٍ يعتمد على الزراعة والصناعة إلى بلدٍ يعتمد اعتماداً كلياً على بيع النفط

الخام؛ ممّا أدّى إلى انخفاض كبير في قدرته الزراعية، فضلاً عن الحروب وزيادة التحضر وتناقص عدد سكّان الريف، وفضلاً عن الافتقار إلى صنع السياسات المناسبة، إلى إحجام المزارعين عن مواصلة العمل في هذا القطاع.

لقد ألحقت الحروب ضرراً خطيراً بالزراعة العراقية، وأصبح العراق مستورداً رئيساً للمنتجات الغذائية والزراعية، تشير الإحصاءات إلى أنّه يمكن زراعة حوالي 9.5 مليون هكتار من الأراضي العراقية، ولكن استُعملَ حوالي 5 ملايين هكتار فقط، وانخفض هذا الرقم إلى 2 إلى 4 ملايين هكتار مع صعود "داعش" الإرهابي في المناطق الغربية من العراق، فضلاً عن ذلك فقد حُوّلت العديد من الأراضي الزراعية والماشية عالية الجودة في العراق، أو تُركت وبقّت غير مستعملة؛ بسبب نقص التمويل¹¹.

ومع ذلك، فقد حقّق العراق تقدماً إيجابياً في الزراعة على الرغم من الوضع السياسي والتحديات الأمنية التي واجهها خلال السنوات القليلة الماضية، ومن المتوقّع أن يزداد إنتاج الشعير والقمح بما يفوق احتياجات الاستهلاك المحلي للعراق، كما صاحبت زيادة إنتاج التمور والخضروات وبعض الفاكهة في هذا البلد، وفي السنوات الأخيرة، قدّمت الحكومة العراقية الدعم للمزارعين العراقيين عن طريق تقديم الحوافز، بما في ذلك توفير الأسمدة والبذور واحتياجات الإنتاج الأخرى بأسعار مدعومة، وشراء المنتجات الزراعية بأسعار أعلى من المتوسط الإقليمي.

تعاني الزراعة العراقية -حالياً- من مشاكل، مثل: (البذور، والأسمدة، والآلات الحديثة، وندرة المياه، وتغيير وظائف المزارعين، والفساد الداخلي) ممّا وفّر فرصاً كبيرة للاستثمار في القطاع الزراعي العراقي، فقرّرت الحكومة العراقية استعمال الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع، وفي غضون ذلك، فإنّ إمكانات إيران في القطاع الزراعي ليست مخفية عن أحد، فضلاً عن تصدير المنتجات الزراعية، وتلبية جزء من احتياجات العراق في هذا المجال، ويمكن لإيران التركيز على قدرات العراق التصديرية ونقل السلع والخدمات، بما في ذلك المعرفة التقنية وتقنيات الري والصرف الجديدة، فضلاً عن الآلات الزراعية، سيعرّز ذلك الاقتصاد العراقي، وتوجيه الاستثمار، وتطوير التجارة الخارجية، ستكون إيران قادرة على تلبية احتياجاتها الشاملة في القطاع الزراعي عبر العراق على المدى المتوسط عموماً، يُعدّ تعزيز القطاع الزراعي العراقي بمساعدة إيران بمثابة تفاعل مربح للجانبين، وطويل الأمد

11. «العراق يسعى لاستيراد الغاز من قطر والجزائر بعد انحساره من إيران»، الجزيرة نت، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، على

يوفر الشروط لتصدير الخدمات والمعدات الزراعية واستيراد بعض المنتجات المطلوبة.

إيران متخصصة ومتقدمة في مجال الزراعة، وخاصة في مجال الري والبذور المحسنة، إنَّ دعم إيران للعراق في هذا الصدد سيجعل القطاع الزراعيّ العراقي أكثر كفاءة، وعلى الرغم من أنَّ الاكتفاء الذاتي للعراق من المنتجات الزراعية من ناحية يقلل من تصدير المنتجات الإيرانية إلى هذا البلد، ومن ناحية أخرى عنده قدرة جيدة للغاية على تصدير البذور والأسمدة والمعدات الزراعية والآلات الزراعية كالجرّارات والحصادات والأدوات الزراعية، ممَّا يجعلها أكثر ربحية.

ويمكن لإيران أيضاً نقل خبرتها إلى العراق في مجال تغليف التمور، أنتج العراق حوالي 75%، من تمور العالم في أوائل السبعينيات، واحتلَّ المرتبة الأولى عالمياً في إنتاج التمور، ولكن خلال تلك العقود الأربعة بسبب تراجع حصص المياه والأمراض والحروب منذ 1980، دمَّرت ملايين الأشجار، وتراجع إلى المرتبة التاسعة، لكن في عام 2021 احتلَّ المرتبة الرابعة في العالم، وانخفض إنتاج التمور العراقية انخفاضاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من جودتها العالية بين التمور المنتجة في دول أخرى من العالم.

ولعلَّ من أهم عوامل اختيار صناعة التمور في العراق هو إهمال الحكومة، وقلة الدعم، والحروب، وسوء التسويق، وفضلاً عن ذلك ووفقاً للخبراء الزراعيين فإنَّ عدم قدرة الشركات العراقية على إنتاج التمور وتسويقها عن طريق تغليف هذا المنتج لمنافسة المنتجات التي تقدِّمها دول الجوار في السوق، وهو عامل آخر في هذا الوضع، وفي غضون ذلك، يمكن لإيران مساعدة العراق في تغليف التمور، وبدلاً من تصدير التمور العراقية إلى دول من دون تغليف، ويجب تصديرها إلى العالم عن تغليف عالي الجودة.

تفعيل المصانع المتوقفة وإنشاء الطرق في العراق بمساعدة إيران

يبلغ العدد الكلي للمصانع التابعة لشركات القطاع العام في العراق نحو 227، وتبلغ أعداد العامل منها 140 فقط ووفقاً لبيانات وزارة الصناعة والمعادن، ووفقاً لتلك البيانات فإنَّ نحو 18 ألفاً و167 مشروعاً صناعياً متوقفة عن العمل لأسباب مختلفة، وكان القطاع الصناعي يشكِّل نحو 23% من حجم الناتج المحلي الإجمالي للعراق قبل عام 2003¹².

12. عراق به زودی از برق ایران بی نیاز می شود»، (العراق سيستغي عن الكهرباء الإيرانية خلال السنوات المقبلة)، وكالة ايندا، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، على الرابط: <https://2u.pw/7M3sR>

ومع ذلك تمتلك إيران كثيراً من الخبرات، والتجارب في مجال الصناعات والشركات، ويمكن أن تلعب دوراً في إطلاق العديد من هذه الشركات العراقية غير النشطة والمتوقفة، ويمكنها أيضاً أن تساعد المشاريع المشتركة في مجالات عديدة، مثل: (إعادة بناء المواد الغذائية، والصناعية، وتطوير الصادرات، للخدمات الفنية والهندسية في توسيع العلاقات الاقتصادية والتجارة بين إيران والعراق.

إلى جانب ذلك عانى النقل البري والسكك الحديدية في العراق من خسائر فادحة على مدار سنوات الحرب الأهلية، وبعد عقود من عدم الاستقرار، ما يزال العراق يعاني من سوء إنشاء الطرق، والبنية التحتية للنقل المتخلفة، والعبء الرئيس لنقل العراق يقع على الطرق، وقد أدى الاعتماد المفرط على النقل البري إلى زيادة الضغط على جودة وأداء شبكة الطرق، وجعل الحاجة إلى إعادة بناء الطرق أكثر وضوحاً.

ويوجد حالياً أكثر من 300 شركة من القطاع الخاص في إيران في مجال إنشاء الطرق، ومع ذلك فإن 80% من هذه الشركات عاطلة عن العمل، أو تعمل بأقل من طاقتها؛ بسبب انخفاض ميزات البناء، وتوضّح هذه الإحصائية قدرة القطاع الخاص الإيراني على دخول مجال البنية التحتية في العراق.

تنفيذ المشاريع الإنشائية

إنّ إحدى الاستراتيجيات الأخرى التي يمكن أن تؤدي إلى توسيع العلاقات الاقتصادية بين إيران والعراق هي تنفيذ المشاريع الإنشائية، ووفقاً للإحصاءات، يوجد نحو 9000 مشروع إنشائي معطل، وغير مكتمل في العراق التي يمكن أن تكون سوقاً مربحة للشركات الإيرانية، وعلى الرغم من أنّه في السنوات التي أعقبت سقوط صدام ثبّدت مشاريع متعددة من قبل الشركات الإيرانية في العراق، ولكن مع ظهور "داعش" واحتلال أجزاء مختلفة من العراق، توقّف تنفيذ هذه المشاريع، وعلى الرغم من أنّ الشركات الإيرانية تمكنت من دخول السوق العراقي مرة أخرى في السنوات الأخيرة، إلا أنّ تعليق المشاريع لسنوات عديدة، والدعاوى القضائية التي رفعها الجانب الإيراني، والعقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، كانت من أهم التحديات التي تواجه الشركات الإيرانية في العراق، إذ إنّ تصدير الخدمات الفنية، والهندسية إلى العراق تترتب عليه فوائد متعددة لإيران، ومن وجهة نظر داخلية، وفي الوقت الذي تواجه فيه إيران مشكلات اقتصادية مختلفة بما في ذلك البطالة، فإنّ تنفيذ المشاريع الهندسية في العراق يمكن أن ينقذ العديد من المقاولين المحليين الذين هم

على وشك الإفلاس، ويمكنُ للحصول على العملة الصعبة، وتنويع الصادرات أن يكون من فوائد هذه المشاريع.

وأبعد من هذه القضايا، فإنَّ العقود المتعلقة بالأنشطة الهندسية والإنشائية للشركات الإيرانية في العراق يجب أن تكون مصحوبةً ببعض الضرورات، وإحدى هذه الضرورات هو التعاون والعمل مع القوى العاملة المحلية في المشاريع الممكنة، إذ من الممكن التخطيط للشركات الإيرانية؛ لجذب نسبة من القوة العاملة المطلوبة من الشباب العراقي، ممَّا سيجعل هذا الإجراء الطرف الآخر على استعداد لمواصلة أنشطة الشركات الإيرانية في العراق، وتترتب عليه العديد من الإنجازات الثقافية والإعلامية¹³.

التنويع في تصدير السلع

إذا أرادت إيران أن يظلَّ العراق وجهة تصدير، فعليها تصدير السلع التي تتمتع بميزة نسبية في الإنتاج، والتي تختلف عن صادرات الحكومات الإقليمية، إذ إنَّ معظم البضائع التي تُصدَّر إلى العراق في الوقت الحاضر هي منتجات غذائية مثل: (معجون الطماطم، والحلويات، والشوكولاتة، والفسستق، ومنتجات الألبان، والمنتجات الزراعية، والمنتجات البلاستيكية، ومنتجات الفولاذ والبناء، وكذلك المنتجات الصحية)، وفضلاً عن هذه المنتجات وعلى الرغم من أنَّه يمكننا أيضاً أن نشير إلى تصدير الآلات الزراعية، ولكن يبدو أنَّ تصدير البضائع التكنولوجية والصناعية والصيدلانية وما شابهها ليس لها مكاناً كبيراً في سلة الصادرات الإيرانية إلى العراق، إذ يمكن لهذه السلع أن تكون أكثر استقراراً، وتمنح البلاد دخلاً مرتفعاً، وفضلاً عن ذلك يمكن لتصدير هذه البضائع توفير سوق جديد لبيع منتجات المصنع الإيراني، وتحسين جودة البضائع، وزيادة إنتاجية خط الإنتاج الخاص بها؛ لأنَّه في هذه الحالة، سيتعيَّن على المصدر الإيراني إنتاج سلع تنافسية للبقاء في السوق العراقي التنافسي، وضرورة منافسة البضائع الصينية والتركية والهندية وحتى الأمريكية.

لذلك يبدو من الضروري التفكير بجدية من قبل المصدرين الإيرانيين حول تنويع الصادرات إلى العراق، وهذا الأمر يمكن أن يقلِّل من تأثير قرارات الحكومة العراقية على الصادرات الإيرانية إلى العراق؛ لأنَّه في السنوات الأخيرة، انتهجت الحكومة العراقية سياسة تنظيم السوق، والسيطرة على

13. "Iraq Economic Monitor, Fall 2019 : Turning the Corner – Sustaining Growth and Creating Opportunities for Iraq's Youth", The World Bank, 2019, Page: 20.

الواردات، وكما أشرنا سلفاً، لقد قامت الحكومة العراقية بفرض حظرٍ على استيراد العديد من السلع لمدةً من الوقت، وذلك خلال أوقاتٍ مختلفة، وبهدف دعم المزارعين المحليين، ولكن في حال تنوع سلة الصادرات الإيرانية إلى العراق من جهة، ووجود السلع التكنولوجية والصناعية فيها من جهة أخرى، لن تُخفّض صادرات إيران إلى العراق تخفيضاً كبيراً عند فرض قيود معينة¹⁴.

فضلاً عن تصدير السلع والخدمات، ففي السنوات الأخيرة صُدِّرَ الغاز والكهرباء من إيران إلى العراق أيضاً، وعموماً أبرمَ عقدين لستِ سنواتٍ بين شركة الغاز الوطنية الإيرانية ووزارة الكهرباء العراقية في عامي 2013 و 2015، إذ بموجبهما نُقِلَ الغاز الإيراني إلى محطات كهرباء "المنصورية" و"القدس" و"الصدر" ببغداد ومحطة "شط" في البصرة، وكان معدل صادرات إيران من الغاز إلى العراق خلال عام 2018 أكثر من 13 مليون متر مكعب يومياً.

لقد بدأت عملية تصدير الغاز الإيراني إلى بغداد في 21 حزيران 2017 بواقع 7 ملايين متر مكعب في اليوم، وبحلول نهاية ذلك العام كان قد وصل إلى 14 مليون متر مكعب في اليوم، ومع الغاز كانت صادرات إيران من الكهرباء إلى العراق على جدول أعمال وزارة الطاقة في السنوات الأخيرة أيضاً، وبدأت صادرات الكهرباء الإيرانية إلى العراق في عام 2010 بنحو 5000 ميغاواط، ووفّر ما مجموعه "2800 ميغاواط" من الكهرباء العراقية عن طريق الغاز الإيراني المستورد، وصدّر "1200 ميغاواط" من الكهرباء مباشرة إلى العراق، هذا الرقم مخصّص لموسم الصيف، إذ يزداد الطلب على الكهرباء في العراق؛ لذلك يوفّر العراق ما بين "4000 و 4200 ميغاواط" من الكهرباء عبر إيران، وفضلاً عن ذلك بدأت مؤخراً عمليات الربط الكهربائي بين شبكة الكهرباء الإيرانية وشبكة الكهرباء العراقية.

توسيع العلاقات الاقتصادية التي تتمحور حول الخدمات

إنَّ إحدى المجالات الأخرى الذي يمكن أن تؤدّي إلى توسيع العلاقات التجارية بين إيران والعراق هي استعمال المجالات التي تُعدُّ خدمية، ومن أهم هذه المجالات، هما مجالاً السياحة، والسياحة العلاجية، ومن ناحية أخرى تتمتع إيران بقدرات عالية في مجالي السياحة والسياحة العلاجية، إذ إنّ وجود الأماكن الدينية، والمساحات الخضراء الخالصة في شمال إيران، وكذلك المرافق

14. علي كريم إذهيب، «أكثر من ثلث المصانع العراقية متوقفة عن العمل فهل تعيدها الخصخصة للحياة؟»، الجزيرة نت، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2021، على الرابط: <https://2u.pw/hBSi1>

الطبية والقدرات العلاجية العالية التي يتمتع بها الأطباء الإيرانيين وما إلى ذلك، هي من ضمن قدرات تطوير العلاقات التجارية بين البلدين وتنوعها، ويمكن أن يكون لزيادة حصة الخدمات في سلة الصادرات الإيرانية إلى العراق آثاراً، وتبعات ثقافية جيدة في العلاقات بين البلدين أيضاً، وعلى أي حال لقد تسببت بعض الميزات في تأثر العلاقات الاقتصادية بين إيران والعراق بنحو كبير بالعلاقات السياسية والثقافية بين البلدين؛ لأنَّ بعض التحركات في الفضاء الافتراضي العراقي، إلى جانب الاحتجاجات الأخيرة التي رافقتها (هاشتاغات) على شبكات التواصل الاجتماعي تدعو لمقاطعة البضائع والمنتجات الإيرانية، قد تضر بصادرات إيران، ولكن في المقابل فإنَّ حضور المرضى العراقيين للعلاج في المراكز الطبية الإيرانية، أو إنشاء مراكز طبية على الأراضي العراقية عبر الاستثمارات التي يقوم بها العراقيون، وتوفير المعدات والملاكات الطبية من قبل إيران، يمكن أن يكون له آثاراً ثقافية إيجابية على المجتمع العراقي¹⁵.

الخاتمة

إن العراق هو أحد الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين للجمهورية الإسلامية، وهناك جزء مهم من الصادرات الإيرانية تُصدَّر إلى هذا البلد، وتُعدُّ القواسم المشتركة التاريخية والدينية والثقافية، والحدود المشتركة الطويلة ذات الكثافة السكانية، وتكاليف النقل الأرخص بسبب وجود ستة عشر معبراً وأسواقاً رسمية من بين المزايا النسبية لإيران على المنافسين التجاريين في العراق.

ومع ذلك، فإنَّ عملية فرض العقوبات الأمريكية على إيران وتأثر العراق سلباً منها، والقدرة التنافسية لسوق العراق، ووجود منافسين كالصين وتركيا وكوريا الجنوبية، وكذلك التجارة الأحادية بين طهران وبغداد، هي من بين القضايا التي تمهِّد صادرات إيران إلى هذه الدولة المجاورة.

إنَّ المشكلة الاقتصادية الأساسية لتصدير البضائع الإيرانية إلى العراق هي أنَّ هذه البضائع تشبه صادرات دول المنطقة، لا سيَّما أنَّ إيران تُصدِّر الكهرباء والغاز إلى العراق، وفي المستقبل ستُصدِّر دول المنطقة الغاز والكهرباء إلى العراق، لذلك إذا أرادت إيران أن يبقى العراق وجهةً تصديرية فعلية تصدير سلع لها ميزة نسبية في إنتاجها ومختلفة عن سلع التصدير للحكومات

15. فرهاد وفايي فرد، «روابط تجارى ايران و عراق؛ الزامات و فرصها»، (العلاقات التجارية الإيرانية العراقية؛ المتطلبات والفرص)، معهد تبيين للدراسات الاستراتيجية، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، على الرابط:

<http://tabyincenter.ir/39316/%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D9%87-%D8%A7%DB%8C/>

الإقليمية، وأن يختار بعض المنتفعين والوسطاء سلعاً منخفضة الجودة؛ لتصديرها إلى العراق، كما أنّ عدم تناسب وزن البضائع مع الوزن الأصلي والترجمة غير الصحيحة وغير المناسبة لبضائع التصدير والتعبئة غير الملائمة هي من بين العوامل التي تجعل البضائع الإيرانية غير قادرة على منافسة البضائع الأجنبية الأخرى في السوق العراقية.

وعلى هذا الأساس، يبدو أنّ تبني نهج جديد في العلاقات التجارية مع العراق، وتحسين عمليات التصدير يمكن أن يؤدي إلى استقرار العلاقات التجارية بين إيران والعراق وتعزيزها، وفي غضون ذلك، يجب إنشاء مدن صناعية مشتركة وبنائها، والتنوع في تصدير السلع، ورفع جودة البضائع المصدرة للعراق، وتسهيل تجارة الشحن، وتسهيل التجارة في المعاملات المصرفية، وإمكانية النقل بالسكك الحديدية، وإقامة المعارض المتخصصة في المحافظات الحدودية المجاورة للعراق بمشاركة وحضور الشركات العراقية، والناشطين الاقتصاديين، وعقد اجتماع مشترك للمنظمات التجارية للمحافظات الحدودية المتاخمة للعراق، ومراجعة مجالات التعاون لكل محافظة على حدة، وتسهيل إصدار التأشيرات وإغائها للشركات والمصدرين العاملين في السوق العراقي / ومنع تصدير البضائع دون المستوى المطلوب إلى العراق، وضرورة إرسال سلع ذات جودة عالية، وضرورة مراقبة عملية نقل البضائع وتوزعها في العراق من ضمن الإجراءات والاستراتيجيات التي يمكن أن تؤدي إلى التقارب الاقتصادي بين إيران والعراق.

وجدير بالذكر أنّ بناء السدود وإنشاء الأنفاق وبناء الجسور وإنشاء الطرق ومشاريع الصرف الصحي ومحطات الطاقة وخطوط نقل الطاقة والإلكترونيات ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتشغيل المنشآت الصناعية وتصميم الآلات الصناعية ومعدات المصافي والخدمات الفنية وأنواع البناء من المباني، وإنشاء الطرق والسكك الحديدية، والمطارات، وإعادة بناء المصانع الصناعية والمعدات المتعلقة بالمستشفيات والجامعات، والاستشارات الهندسية والإنشائية، وإنشاء السينما ومعداتها، والخدمات الفنية والهندسة الصناعية، والكهرباء، والخدمات الفنية والهندسية لصناعة النفط، وبناء المصافي والحفر واستخراج النفط من بين قدرات إيران في التصدير إلى العراق، والأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تحسين العلاقات الاقتصادية بين إيران والعراق.